

## المبحث الثالث الطاعة

ويتكون من ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : مفهوم الطاعة .
- المطلب الثاني : حكم الطاعة .
- المطلب الثالث : حدود طاعة الأمراء والحكام .



## المطلب الأول

### مفهوم الطاعة

#### الطاعة في اللغة :

الطَوْعُ : نقيض الكره ، يقال : طاعه يطوعه ، وطاوعه ، والاسم : الطَّواعة ، والطَّواعية ، والجمع : طُوعٌ<sup>(١)</sup> . ويقال : طَاعَ له إذا انقاد ، وأطَاعَ : اتبع الأمر ولم يخالفه ، والاستطاعة : القدرة على الشيء<sup>(٢)</sup> . والمُطَاوَعَةُ : الموافقة ؛ يقال : فلان حسن الطواعة لك ، أي حسن الطاعة لك<sup>(٣)</sup> .

والخلاصة : الطاعة الانقياد ، والموافقة .

#### الطاعة في الاصطلاح :

« هي موافقة الأمر طوعاً »<sup>(٤)</sup> ، أو « هي موافقة ولي الأمر والانقياد له ، بقدر انصياعه لشرع الله تعالى »<sup>(٥)</sup> .

#### الطاعة في الكتاب والسنة :

وردت كلمة الطاعة في الكتاب والسنة بمعان عدة :

فقد جاءت بمعنى : طاعة الله تعالى بالخضوع لسلطانه ، والانقياد لأمره ، وطاعة رسوله ﷺ مطلقاً .

(١) ابن منظور : لسان العرب (٨/ ٢٤٠) ، مادة : طوع .

(٢) ابن الأثير : النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ١٤٢) ، الرازي : مختار الصحاح (١/ ١٦٨) .

(٣) ابن منظور : لسان العرب (٨/ ٢٤١) .

(٤) الجرجاني : التعريفات (ص : ١٨٢/١) ، المناوي : التعاريف (١/ ٤٧٧) .

(٥) السوسي ، وشويده ، ومقداد : النظم الإسلامية (ص : ٢٤٦) ، نقلاً عن السوسي : حقوق الحاكم بين الشريعة والقوانين الدستورية (ص : ١١٩) ، بحث غير منشور .

وكذلك وردت بمعنى : طاعة ولي الأمر، ما لم يأمر بمعصية الله تعالى .

### أولاً : القرآن الكريم :

قال الله تعالى : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ ۖ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ  
الْكَافِرِينَ ﴾ [آل عمران : ٣٢] .

وجه الدلالة : خاطب الله سبحانه وتعالى نبيه ﷺ بأن يأمر الناس بطاعة  
ربهم، والانقياد لأوامره ، وأن يطيعوا رسوله الموحى إليه من ربه في كل ما  
جاءهم به ، ويخبرهم أن من لم يفعل ذلك يعد كافراً، والله تعالى لا يحب  
الكافرين .

وقد جاء المعنى للطاعة - وهو الخضوع والانقياد لله ورسوله ﷺ - على  
صيغة الأمر في عدد من آيات القرآن الكريم<sup>(١)</sup> .

وذلك ما دأب عليه الأنبياء عليهم السلام من قبل : نوح ، وهود ،  
وعيسى ، وغيرهم ، إذ طلبوا من قومهم أن يطيعوهم ؛ لأنهم رسل الله  
إليهم<sup>(٢)</sup> .

### ثانياً : السنة :

١ - عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

(١) وذلك في تسعة عشر موضعاً وهي : سور آل عمران الآية (٣٢ ، ١٣٢) ، النساء الآية (٩٥ مرتين) ،  
المائدة الآية (٩٢ مرتين) ، الأنفال الآية (١ ، ٢٠ ، ٤٦) ، طه الآية (٩٠) ، النور الآية (٥٤ مرتين) ،  
محمد الآية (٣٣) ، المجادلة الآية (١٣) ، التغابن الآية (١٢ مرتين ، ١٦) .

(٢) فقد قال سيدنا نوح عليه السلام : ﴿ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ  
أَجْرِي إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ ﴾ [الشعراء : ١٠٨-١١٠] . وقال سيدنا هود عليه  
والسلام : ﴿ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ ﴾ [الشعراء : ١٢٥ ، ١٢٦] . وقال سيدنا عيسى عليه  
السلام : ﴿ وَحِشْكُم بِأَيِّهِ مِنْ رَبِّكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ ﴾ [آل عمران : ٥٠] .

« مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ طَاعَةِ اللَّهِ مَاتَ وَلَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَقَدْ نَزَعَ يَدَهُ مِنْ بَيْعَةٍ كَانَتْ مِيتَتُهُ مِيتَةً ضَلَالَةً » <sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة : إن الطاعة هنا - بصريح النص - طاعة الله سبحانه، والبيعة هنا - بحكم السياق - بيعة الرسول ﷺ ؛ لأنها كانت تعني بيعة الله، فهي المحققة لطاعة الله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ ﴾ [الفتح : ١٠] ، ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ [النساء : ٨٠] <sup>(٢)</sup>.

٢- عن أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال : « مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِيعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعُصِرِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي » <sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة : إن الله سبحانه وتعالى أمر بطاعة رسوله ﷺ ، والرسول ﷺ أمر بطاعة الأمير ، فتلازمت الطاعة <sup>(٤)</sup>.



(١) أخرجه مسلم : الصحيح (كتاب الإمارة ، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن ١٤٧٨/٣ ح ١٨٥١).

(٢) عمارة : الإسلام وحقوق الإنسان (ص : ١٣٣).

(٣) أخرجه البخاري : الصحيح (كتاب الجهاد ، باب يقاتل من وراء الإمام ويتقي به ٦٠/٤ ح ٢٧٩٧ ، مسلم : الصحيح (كتاب الإمارة ، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية ١٤٦٦/٣ ح ١٨٣٥).

(٤) النووي : شرح صحيح مسلم (٢٢٤/١٢).

## المطلب الثاني

### حكم الطاعة

إن تنصيب الخليفة الذي يتولى الحكم وإدارة شؤون الناس ، يعد من فرائض الإسلام ، التي دل عليها القرآن الكريم ، والسنة المطهرة ، وطبيعة أحكام الإسلام<sup>(١)</sup>.

وقد ذهب الفقهاء - رحمهم الله - إلى أن تنصيب الخليفة واجب بالإجماع<sup>(٢)</sup>، يقول الإمام ابن تيمية - رحمه الله : « يجب أن يُعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين ، بل لا قيام للدين إلا بها ، فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع ؛ لحاجة بعضهم إلى بعض ، ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس »<sup>(٣)</sup>.

ولهذا جاء عنه رحمته الله : « إِذَا خَرَجَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ »<sup>(٤)</sup>.

علق الإمام ابن تيمية - رحمه الله - على هذا الحديث بقوله : « فإذا كان الإسلام قد أوجب في أقل الجماعات ، وأقصر الاجتماعات أن يرى

(١) زيدان : أصول الدعوة (ص : ١٩٥).

(٢) فمن الأقوال التي نقلت بالإجماع : ما قاله الماوردي وأبو يعلى : « عقد الإمامة من يقوم بها في الأمة واجب بالإجماع » الماوردي : الأحكام السلطانية (ص : ٣) ، أبو يعلى : الأحكام السلطانية (ص : ٢٣) ، ويقول ابن خلدون : « إن نصب الإمام واجب ، فقد عرف وجوبه في الشرع بإجماع الصحابة والتابعين » ابن خلدون : المقدمة (ص : ١٩١).

(٣) ابن تيمية : السياسة الشرعية (ص : ١٣٦).

(٤) أخرجه أبو داود : السنن (كتاب الجهاد، باب في القوم يسافرون يؤمرون أحدهم ٣/٣٦ ح ٢٦٠٨)، والحديث حسن صحيح ، الألباني : صحيح سنن أبي داود (٣/٣٦ ح ٢٦٠٨).

أحدهم! كان هذا تنبيهاً على وجوب ذلك فيما هو أكثر من ذلك» <sup>(١)</sup>.

وعلى هذا اعتبر الفقهاء - رحمهم الله - لزماً على الأمة التي اختارت إماماً وخليفة بإرادتها، أن تطيعه طاعة كاملة، ذلك أن طاعة الأمة للسلطة والحاكم ضرورية؛ لتمكين الدولة من تنفيذ أهدافها، وتحقيق أغراضها، وقد بنوا رأيهم هذا على نصوص القرآن الكريم، والسنة <sup>(٢)</sup>.

فقد جاء في المغني: «من اتفق المسلمون على إمامته وبيعته، ثبتت إمامته، ووجبت معونته» <sup>(٣)</sup>.

### أولاً: القرآن الكريم:

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

قال العلماء - رحمهم الله: المراد بأولي الأمر: من أوجب الله طاعته من الولاة، والأمراء، هذا قول جماهير السلف، والخلف من المفسرين، والفقهاء، وغيرهم <sup>(٤)</sup>.

وجه الدلالة: أمر الله تعالى عباده بطاعته فيما أمرهم به، وفيما نهاهم عنه، وطاعة رسوله محمد ﷺ فإن في طاعتهم إياه طاعة لربهم، وذلك

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوى (٢٨/٦٥).

(٢) أبو فارس: النظام السياسي في الإسلام (ص: ٦٨)، ابن تيمية: مجموع الفتاوى (٩/٣٥)، ابن قدامة: المغني (٥/٩)، أحد: النظرية السياسية الإسلامية في العصر الحديث (ص: ١٨١)، أسد: منهاج الإسلام في الحكم (ص: ١٣٢)، السوسي، وشويديح، ومقداد: النظم الإسلامية (ص: ٢٤٦)، عجيبة: طاعة الرؤساء وحدودها في الوضعية العامة (ص: ٢٨)، الماوردي: الأحكام السلطانية (ص: ٥)، المبارك: نظام الإسلام الحكم والدولة (ص: ٤٨)، الهلالي: ركائز الدعوة (ص: ٨٧).

(٣) ابن قدامة: المغني (٥/٩).

(٤) النووي: شرح صحيح مسلم (١٢/٢٢٣).

لأنهم يطيعونه لأمر الله إياهم بطاعته ، وكذلك يأمر بطاعة الأئمة والولاية فيما كان طاعة ، وللمسلمين مصلحة<sup>(١)</sup> .

**ثانياً : السنة :**

١ - عن أبي ذر رضي الله عنه قال : **إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأُطِيعَ ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مُجَدَّعَ الْأَطْرَافِ**<sup>(٢)</sup> .

وجه الدلالة : أفاد الحديث وجوب السمع والطاعة للأمير ، وإن كان دنيء النسب ، وأخس العبيد ، ولو كان عبداً أسودَ مقطوع الأطراف ، فطاعته واجبة<sup>(٣)</sup> .

٢ - قال عليه السلام : **« اَسْمَعُوا وَأَطِيعُوا ، وَإِنْ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ ، كَانَ رَأْسُهُ زَيْبَةً »**<sup>(٤)</sup> .

وجه الدلالة : أفاد الحديث وجوب الطاعة للأمير دون النظر لهيئته ، ووصفه حتى لو كان عبداً حبشياً تجتمع فيه الحقارة ، وبشاعة الصورة<sup>(٥)</sup> .

هذا وقد يضرب المثل بما لا يكاد يوجد، تحقيراً لشأن الممثل ، لما هو معلوم أن العبد لا تجوز توليته للإمامة، وهذا ما أجمع عليه العلماء ؛ لكن لو تغلب عبد بالشوكة وجبت طاعته خوف الفتنة<sup>(٦)</sup> .

٣ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : **« مَنْ خَرَجَ مِنْ**

(١) الطبري : جامع البيان في تأويل آي القرآن (١٤٧/٥ - ١٥٠) .

(٢) أخرجه مسلم : الصحيح (كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار وما يفعله المأموم إذا أخرها الإمام ١/٤٤٨ ح ٦٤٨) .

(٣) النووي : شرح صحيح مسلم (٢٢٥/١٢) .

(٤) أخرجه البخاري : الصحيح (كتاب الجماعة والإمامة ، باب إمامة العبد والمولى ١/٢٤٦ ح ٦٦١) .

(٥) ابن حجر : فتح الباري (١٣/١٢٢) .

(٦) المناوي : فيض القدير (١/٥١٣) .

الطَّاعَةِ ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ ، مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً » <sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة : دل الحديث على وجوب الطاعة ، وملازمة الجماعة المؤمنة ، وإلا فمن تركها ، وفارق الجماعة ومات ، مات على صفة موت الجاهلية ، من حيث هم في فوضى لا إمام لهم <sup>(٢)</sup>.

فالإسلام يعتبر أنه لا يمكن تماسك بنيان الأمة ، وتعاضد قلوب أفرادها ، والمحافظة على وحدتها ومكانتها ، دون السلطة السياسية للحاكم المسلم ، التي تقابل بالطاعة ، والخضوع ، والانقياد .

\*\*\*\*\*

(١) أخرجه مسلم : الصحيح (كتاب الإمامة ، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين ٣/ ١٤٧٦ ح ١٨٤٨).

(٢) النووي : شرح صحيح مسلم (٢٣٨/ ١٢).

## المطلب الثالث

### حدود طاعة الأمراء والحكام

يُعدُّ الإسلام طاعة الحكام فريضة دينية ، ودعامة من دعائم الحكم ؛ لذا أوجبها على الرعية حتى يستقيم حال الأمة ، وتتماسك قوية في بنائها ، وقد شدد الإسلام على وجوب الطاعة ، وتوعد من خالفها .

يَبْدُ أن تلك الطاعة ليست مطلقة ، فليس ثمة طاعة مطلقة إلا لله سبحانه وتعالى ؛ لأنه الخالق الرازق صاحب الحكم والتشريع .

أما طاعة الحكام فهي مقيدة بمدى تطبيق الشريعة الإسلامية ، وهي ليست طاعة عمياء ، إنما طاعة في المعروف ، وفي حدود الاستطاعة .

« لا تكون الطاعة إلا في المعروف ، فهي ليست طاعة عمياء ترتكز على الجهل والعصية ومعصية الله والرسول ﷺ ، بل هي طاعة مبصرة راشدة واعية ، ترتكز على ما يأمر به الشرع ، ويحقق مصلحة الدعوة والإسلام »<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا فإن طاعة الرعية للحكام منوطة ومقيدة بثلاثة شروط :

١- تطبيق منهج الله سبحانه وتعالى : وذلك بالتزام أوامره ، وإرساء تعاليمه ، والحكم بين الناس بالعدل ، وأداء الأمانات إلى أهلها ، فإذا ما تنكروا لذلك ، ونكصوا عن تنفيذه ، فلا طاعة لهم ؛ لقوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ [النساء: ٥٩] .

وجه الدلالة : أمر الله تعالى الناس بطاعة الحكام ، بعدما أمرهم بأداء

(١) علوان : عقبات في طريق الدعوة (٢/ ٤٨٥ ، ٤٨٦) .

الأمانات إلى أهلها والحكم بالعدل<sup>(١)</sup>؛ تنبيهاً على وجوب طاعتهم ، ما داموا على الحق<sup>(٢)</sup>.

وقال علي بن أبي طالب عليه السلام : « حق على الإمام أن يحكم بما أنزل الله ، وأن يؤدي الأمانة ، وإذا فعل ذلك ، فحق على الناس أن يسمعوا ، وأن يطيعوا ، وأن يجيبوا إذا دعوا »<sup>(٣)</sup>.

٢ - ألا يأمرؤا الناس بمعصية : فمن مهام الحاكم المسلم تبليغ الدعوة ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وحراسة الرأي العام في كل بقعة من المجتمع الإسلامي .

قال الله تعالى : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٤] .

فإذا ما تجرأ الحاكم ، فأمر الرعية بمعصية الله تعالى كالربا ، وشرب الخمر ، وإصدار أوامر تتناقض والشريعة الإسلامية ، فلا طاعة له ؛ إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، ومن أدلة ذلك :

أ - قال النبي صلى الله عليه وسلم : « السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ حَقٌّ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ ، فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ »<sup>(٤)</sup>.

(١) وذلك في الآية المتقدمة وهي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ [النساء: ٥٨] .

(٢) البيضاوي : التفسير (٢/ ٢٠٥، ٢٠٦) .

(٣) الطبري : جامع البيان (٥/ ١٤٥) .

(٤) أخرجه البخاري : الصحيح (كتاب الأحكام ، باب الطاعة للإمام ما لم تكن معصية ٦/ ٢٦١٢ ح

وجه الدلالة : قيد هذا الحديث ما أطلق في الأحاديث السابقة - التي تأمر بالسمع والطاعة ولو لحبشي ، ومن الصبر على ما يقع من الأمير مما يكره ، والوعيد على مفارقة الجماعة - وقد قرر النبي ﷺ وجوب الطاعة على المرء المسلم فيما وافق غرضه ، أو خالفه ، ما لم يؤمر بمعصية ، فإذا ما أمر ، فلا سمع ولا طاعة ، أي لا يجب ذلك ، بل يحرم على من كان قادراً على الامتناع<sup>(١)</sup>.

ب - وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : بعث النبي ﷺ سرية ، وأمر عليهم رجلاً من الأنصار ، وأمرهم أن يطيعوه ، فغضب عليهم وقال : أليس قد أمر النبي ﷺ أن تطيعوني؟ قالوا : بلى. قال : عزمت عليكم لما جمعتم حطباً ، وأوقدتم ناراً ، ثم دخلتم فيها . فجمعوا حطباً ، فأوقدوا ، فلما هموا بالدخول ، قام ينظر بعضهم إلى بعض ، فقال بعضهم : إنما تبعنا النبي ﷺ فراراً من النار أفندخلها؟! فبينما هم كذلك إذ خمدت النار ، وسكن غضبه ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : « لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا أَبَدًا ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ »<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة : أرشد النبي ﷺ أن لا طاعة في تلك الأحوال ، ولا ينبغي تنفيذ أمر كهذا ؛ لأن الطاعة إنما تكون في الخير والمعروف .

قال بعض العلماء : ليس المراد بالنار نار جهنم ، ولا أنهم يخلدون فيها ؛ لأنه قد ثبت في حديث الشفاعة أنه يخرج من النار من كان في قلبه

(١) ابن حجر : فتح الباري (١٣/١٢٣) ، المباركفوري : تحفة الأحوذى (٥/٢٩٨) .

(٢) أخرجه البخاري : الصحيح (كتاب المغازي ، باب سرية عبد الله بن حذافة السهمي ٤/١٥٧٧ ح

٤٠٨٥) ، مسلم : الصحيح (كتاب الإمارة ، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية ٣/١٤٦٩ ح ١٨٤٠) .

مثقال حبة من إيمان ، وقوله : « لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا » يريد تلك النار ؛ لأنهم يموتون بتحريقها ، فلا يخرجون منها أحياء ، فأراد النبي ﷺ بذكر هذا الزجر والتخويف<sup>(١)</sup>.

٣ - أن تكون الطاعة في حدود استطاعتهم : حتى يتسنى للرعية الإيفاء بالواجبات المترتبة على البيعة، ذلك أن القاعدة العامة في التكليف قوله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] ، وقوله : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن: ١٦] ، وقد روى ابن عمر رضي الله عنهما قال : كنا إذا بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة يقول لنا : « فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ »<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة : دل هذا الحديث على أن الطاعة لا تكون إلا في حدود الاستطاعة ، فقد كان النبي ﷺ يلقي أصحابه ﷺ ذلك ، من كمال شفقتة ورأفته بأمتة ، يلقيهم أن يقول أحدهم : فيما استطعت ؛ لئلا يدخل في عموم بيعته ما لا يطيقه ، وفيه أنه إذا رأى الإنسان من يلتزم ما لا يطيقه ينبغي أن يقول له : لا تلتزم ما لا تطيق ، فيترك بعضه ، وهو نحو قوله ﷺ : « عَلَيْكُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ »<sup>(٣)</sup>.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قوله عن النبي ﷺ : « وَمَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفْقَةَ يَدِهِ وَثَمَرَةَ قَلْبِهِ ، فَلْيُطِعهُ إِنْ اسْتَطَاعَ ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ ، فَاضْرِبُوا عُقُقَ الْآخِرِ »<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن حجر : فتح الباري (١٣/ ١٢٣).

(٢) أخرجه البخاري : الصحيح (كتاب الأحكام، باب كيف يبائع الإمام الناس ٦/ ٢٦٣٣ ح ٦٧٧٦).

(٣) أخرجه مسلم : الصحيح (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضيلة العمل الدائم من قيام الليل وغيره ١/ ٥٤٠ ح ٧٨٢).

(٤) أخرجه مسلم : الصحيح (كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول ٣/ ١٤٧٢ ح ١٨٤).

وجه الدلالة : يدل الحديث على وجوب طاعة الإمام الذي انعقدت له البيعة ، بالإخلاص في العهد والالتزام ، ولكن في حدود المقدرة والاستطاعة ؛ لئلا يكلف المرء فوق طاقته ، ومن وجه آخر يؤكد الحديث على المنع من الخروج على الإمام .

